في التوضيح وانظر لو كان فيه تغريبا الخ قال بعضهم والظاهر انه
انما يحبس في السجن مع المسجونين بحيث لم يتوصل به
غريب لموضع اخر والا بقي في سجنه الاول والغريب انما كان
بغير بلده التي زنى بها سجن فيها وان كان بعد ان
تانس باهلها عزب الى بلد اخر امام سنة والخرشي واخر بضم
الميم وكسر الخاء المعجمة مشددة نائبه الجلد للزاني ثاخرا
منتهيا لزوال مرض منه خوفا من موته اذا جلد وهو يرفض
وسئله في التاخير فقال الكناس زنت فيه او قتله فتوخر
لزواله لانه مرض يخشى من حدها معه موتها واخر الجلد
لاعتدال الوقت اي توسطه بين شدة الحر والبرد فلا يجلد
في البرد الحر المفرطين خوف الهلاك والتاخير لشدة البرد
نص عليه مالك والحق بها ابن القاسم في المدونة شدة الحر
وينبغي للحاكم ان يحضر حال اقامة الحد طائفة اقلها اربعة لقوله
تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المومنين ويعلم من كلام
القرطبي في تفسيره وغيره انه انما يطلب حضورها في الجلد
لا في الرجم ووجهه التغليظ عليه والشهادة عليه متى
قام بحق قاذفه افاده شب واخر الرجم تاخيرا منتهيا لوضع
ظاهرة الحمل فان وضعت رجمت الا ان لم يوجد من ترضع
الطفل فتوخر اليه وجودها واما الجلد فيوخر لتمام النفاس
كما تقدم قال الخرشي ومن باب اولى تاخير اقامة الحد
عليها اذا كانت ظاهرة الحمل فان اوضعته اخرت في الجلد لنفاسها
لانها مريضة لا في الرجم الا ان لم يوجد من ترضع الطفل واخر
الرجم لحيضة من اي امرأة امكن حملها من الزنى لكونها
شابة غير غفلة وان مضى لزناها اربعون يوما فان
مضى اقل منها فلا توخر لها الا ان يتحقق قبلها حمل وهذا

الم

الم يكن لها زوج ولا سيد يلحق الحمل به وكان وقد استبراها قبل
زناها بدليل قوله او لم يمض لزناها اربعون يوما وها اي المراة
سيد او زوج مستبرئ مثلها يمكن الحمل به والحال
انه لم يستبرها اي الزانية قبل زناها والحال انه قام السيد
او الزوج حقه في انها لم يقم بحقه فيه حدث عاجلا قال
في المختصر وشرحه لشب وتوخر المتزوجة اذا زنت وسئلها
ذات السيد لحيضة خوف ان تكون حاملا فيموت جنينها احدهما
ولابيه فيه حق وهذا ما لم تكن حاملا والا اخرت حتى تضع
وقولها اي لحيضة في الرجم والجلد كما في التوضيح والمواق عن
اللخمي ومحل تاخرها اذا ثبت ما الزنى في بطنها اربعين يوما
وان كان زوجها قد استبراها قبل ذلك او لم يمض ذلك وادعى
بدع الزوج انه استبراها قبل ذلك او ادعاه وقام بحقه في
الماء ان امكن حملها وهذا اذا لم يتبين بها حمل والا اخرت لوضع
ويقوم مقام الحيضة فيمن لم تحض مضي ثلاثة اشهر من يوم
الزنى ان لم تحض فيها وتقدم في العقصاء ان المرضع توخر لوجود
مرضع ولو قال المضع وجعل حد سالم يمكن حملها معلقا فان
امكن حملها اخرت مطلقا كان مضي لها الزنى بها اربعون حيضة
حقيقة او مضي لها ثلاثة اشهر من الزنى ولم يتبين بها حمل
كمقتل مضي الاربعين ان كانت ذات زوج او سيد ولم يطرع
استبراءها وقام بحقه في الماء فان لم يقم حدت عاجلا كانت
ادعت في ذات الحيض استبراءها قبل مطلقا او ان لم تحض لصغر
او ياس اخرت ثلاثة اشهر لو في بالمثلة مع الايضاح اه قال
البناني قوله فان لم يقم حدت عاجلا هكذا النقل عن اللخمي في
التوضيح والمواق وغيرهما وهو مبني ظاهر لان الزوج او السيد
اذا لم يستبرها ولم يقم بحقه قبل مضي اربعين يوما من وطي

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)